

وشرطه تكليف الايمان واختيار فلا يصح من مكره
وان لم يورث وشرط المأذون قدرة مكره على ما حدده
عاجلا ظلما ومحررا عن دفعه وظنه ان استبح
حقيقه ويحصل بتعريف مجرد كضرب بيد فان
ظهر قرينة اغتبارا كان اكره على لان او صريح او
تطبيق او طلقة او طلاق مبهمه فخالق وقع
وفي الصفة ما يدل على فراق صرحا او كناية فيقع
بصرحه بلائيه وهو مشق طلاق وفاق وسرع
وتزوجه كطلقتك انت طالق انت مطلقه يا طالق
وكناية بنته معتزلة باولها كاطلقتك انت طالق
انت مطلقه عليه بنية بنية بائن حلال الله على
حرام اعتدي استبرأ علك الحق بافلكي علك
على غار بك لا اذنه سر بك اعثنى وعيني ودي
استرك مع فلانة وقد طلقتك وكما يملك طالق
او بائن ورضي طلاقها لا استبرأ رعي منك
والامعان كناية طلاق وعكسه وليس الطلاق
كناية ظاهرا وعكسه ولو قال انت على عرام او
صرتك

صرتك ورضي طلاقا او ظاهرا او رعاها معا
تخبروا فلا تحرم وعليه كفارة بين كما لو قال
ولو قسم عيرا من فلفق كما ساقه طلاق
وتعديا ياتى قاضيا في صلاة وشهادة
وعند ثقتان فبهما كل واحد نصيحة ولا كناية
ومنها كناية فلو كتبت ادا لبلتك كناية فان طالت
طلقت ببلوغه او اذا قد كناية فقراته او قرنته
طلقت وكذا ان تدي عليها وحرمته وعلم حالها
وفي المحل كونه زوجة فتطلق باضا فيه لها او
بجزئها المتصل بها كبيع ويد وشعر وظفر ودم
وفي الوكايه كون المحل ملكا للمطلق فلا يقع
ولو مطلقا على اجنبية كباين وضع في ربيعة
وتطبيق عند الثلثة كانه عتقت او دخلت فان
طالق ثلاثا ففعلن اذا عتقت او دخلت بعد
عتقه ولو علقه بصفة فانتهى نكحها او وجد
لم يقع وحده لان ولغيره ثقتان ومن طلق
ذو مال وراجع او حدد ولو بعد زوج